

Distr.
LIMITEDE/ESCWA/22/4(Part III)/Add.5
7 March 2003
ORIGINAL: ARABICالمجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

الدورة الثانية والعشرون

بيروت، ١٤-١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٣

البند ٦ (ج-٥) من جدول الأعمال المؤقت

تقرير الأمين التنفيذي عن أنشطة اللجنة

متابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن اللجنة في دورتها الحادية والعشرين

اعتماد اتفاق الطرق الدولية في المشرق العربي: القرار ٢٣٥ (د-٢١)

موجز

١- اعتمدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا) اتفاق الطرق الدولية في المشرق العربي^(*) بإجماع الدول الأعضاء، بمقتضى قرار اللجنة ٢٣٥ (د-٢١)، المؤرخ ١٠ أيار/مايو ٢٠٠١، بشأن اعتماد اتفاق الطرق الدولية في المشرق العربي. وفيما يلي المراحل التي مر بها هذا الاتفاق:

- (أ) وقعت ١١ دولة عضواً في إسكوا هذا الاتفاق؛
- (ب) صدقت الاتفاق أربع دول أعضاء في إسكوا؛
- (ج) أودعت ثلاث دول أعضاء في إسكوا أداة التصديق لدى الأمين العام للأمم المتحدة؛
- (د) اعتمدت لجنة النقل تصميم لافتة الطرق الدولية في المشرق العربي؛
- (هـ) تقوم إسكوا حالياً باستكمال تطوير نظام النقل المتكامل في المشرق العربي.

ألف- توقيع الاتفاق والتصديق عليه

٢- حتى نهاية فترة التوقيع على الاتفاق، في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، كانت إحدى عشر دولة عضواً في إسكوا قد وقعت الاتفاق، وهي المملكة الأردنية الهاشمية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ومملكة

(*) انظر نص اتفاق الطرق الدولية في المشرق العربي، الذي اعتمده اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في ١٠ أيار/مايو، وبدأ التوقيع عليه اعتباراً من اليوم نفسه، في الوثيقة E/ESCWA/TRANS/2001/3.

البحرين، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية العراق، وفلسطين، ودولة قطر، والجمهورية اللبنانية، وجمهورية مصر العربية، والمملكة العربية السعودية، والجمهورية اليمنية.

٣- وحتى آخر شباط/فبراير ٢٠٠٣، كانت ثلاث دول قد صدّقت الاتفاق وأودعت أداة التصديق لدى الأمين العام للأمم المتحدة وهي: المملكة الأردنية الهاشمية (١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢)، ودولة قطر (٢٨ حزيران/يونيو ٢٠٠٢)، والجمهورية اليمنية (١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢). أما في الجمهورية اللبنانية فقد صدّق مجلس النواب الاتفاق، ويجري حالياً استكمال إجراءات إيداع أداة التصديق لدى الأمين العام للأمم المتحدة.

٤- وكانت إسكوا قد أرسلت خطابات إلى الوزراء في الدول الأعضاء في ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، لحث الدول التي لم توقع الاتفاق بعد على القيام بذلك في أقرب فرصة ممكنة قبل انقضاء فترة فتح باب التوقيع على الاتفاق في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، فضلاً عن دعوة الدول التي وقعت الاتفاق إلى استكمال إجراءات التصديق حتى يدخل حيز التنفيذ.

٥- والموضوع معروض على اللجنة للعلم والاطلاع على ما يلي:

(أ) بالنسبة للدول التي وقعت الاتفاق: الاطلاع على الموقف الحالي لكل منها فيما يتعلق باستكمال إجراءات التصديق، ثم إيداع أداة التصديق لدى الأمين العام للأمم المتحدة؛

(ب) بالنسبة للدول التي لم توقع الاتفاق بعد: الاطلاع على الموقف الحالي لكل منها فيما يتعلق باستكمال إجراءات الانضمام.

باء- تصميم لافئة رقم الطريق

٦- ينص الاتفاق في نهاية الملحق الثالث منه على ما يلي:

"تعرف شبكة الطرق الدولية في المشرق العربي بالحرف "M" يليه رقم الطريق". لذا يجب مراعاة عدم استخدام هذا الرمز للتعريف بالطرق حسب الترتيب الوطني.

يجب تكرار اللافتة كل مسافة حوالي ١٠ كم على طرق الدرجة الأولى الحرة والسريعة، أو ٢٠ كم على طرق الدرجة الثانية. ويجب توضيح رقم الطريق قبل وبعد كل نقطة خروج أو دخول للطريق الدولي سواء بتقاطعات ذات مستوى واحد أو متعددة المستويات.

يتم لاحقاً وقبل دخول الاتفاق حيز التنفيذ تحديد شكل اللافتة وتصميمها وألوانها.

٧- وبناء على ذلك، قامت إسكوا بإعداد خمسة مقترحات لتصميم اللافتة، عُرضت على اجتماع الخبراء حول مواعمة قوانين وأنظمة ومعايير النقل من أجل التعاون الإقليمي، الذي عُقد في بيروت، يومي ١٥ و ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١.

٨- ثم أُجريت التعديلات المطلوبة حسب توصيات اجتماع الخبراء المذكور آنفاً وانتهت إلى ثلاثة مقترحات لتصميم اللافتة.

٩- وبعد ذلك، استُعرضت المقترحات المتعلقة بتصميم اللافتة في الدورة الثالثة للجنة النقل التي عقدت في بيروت خلال الفترة من ٥ إلى ٧ آذار/مارس ٢٠٠٢، واختير أفضل تصميم ولون (المرفق الأول) وطلبت اللجنة من إسكوا إعداد التفاصيل الهندسية للافتة.

١٠- وقامت وزارة المواصلات في المملكة العربية السعودية بإعداد الرسومات الفنية للافتة المختارة (المرفق الثاني) وعرضتها على لجنة النقل في دورتها الرابعة التي عُقدت من ١٤ إلى ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣.

١١- وتقدمت لجنة النقل بالشكر إلى وزارة المواصلات في المملكة العربية السعودية، وطلبت منها استكمال كافة الرسومات التنفيذية المطلوبة لتصنيع اللافتة وموافاة إسكوا بذلك في موعد أقصاه آخر آذار/مارس ٢٠٠٣.

١٢- والأمر معروض على اللجنة للعلم.

جيم - آلية تنفيذ الاتفاق

١٣- بتنفيذ الاتفاق يمكن تحقيق الأهداف التي وُضع من أجلها، وهي ربط دول المشرق العربي لتشجيع التبادل التجاري والسياحي فيما بينها، وتقوية الترابط والتكامل الإقليمي العربي، ومواءمة المواصفات الفنية للطرق والأحمال المحورية للشاحنات والإشارات على محاور الشبكة، لزيادة الأمان والسلامة، ولتسهيل انسياب الحركة وزيادة سرعتها وخفض كلفتها، وإيلاء تطوير هذه الشبكة الأولوية المناسبة في خطط التنمية الوطنية للدول الأعضاء.

١٤- وبما أن أية تعديلات على مواد الاتفاق وملاحقه، بعد دخوله حيز التنفيذ، ينبغي أن تمرّ عبر لجنة النقل في إسكوا، وذلك حسب المادة السابعة من الاتفاق، وإزاء أهمية التعاون بين كافة الجهات المعنية في الحكومة والقطاع الخاص في تنفيذ هذا الاتفاق، ينبغي أن تكون آلية متابعة التنفيذ على المستوى الإقليمي وأن تكون من خلال لجنة النقل في إسكوا.

١٥- وبناء على ما تقدم، تقترح الأمانة التنفيذية أن تفوض إسكوا لجنة النقل بمتابعة تنفيذ الاتفاق.

١٦- والأمر معروض على اللجنة لاتخاذ القرار المناسب بشأن تفويض لجنة النقل في إسكوا بمتابعة تنفيذ اتفاق الطرق الدولية في المشرق العربي.

دال - تطوير نظام النقل المتكامل في المشرق العربي وتسهيل النقل والتجارة في المنطقة

١٧- تضمن قرار اعتماد اتفاق الطرق الدولية في المشرق العربي طلباً إلى الأمانة التنفيذية لإسكوا تكثيف جهودها وإعطاء الأولوية المناسبة لتطوير نظام النقل المتكامل في المشرق العربي، ولتسهيل النقل الدولي للبضائع والركاب في المنطقة، وذلك من أجل المساهمة في زيادة حجم التبادل التجاري والسياحي بين الدول الأعضاء، من جهة، وبين دول المنطقة وجميع دول العالم، من جهة أخرى.

١٨- واستجابة لهذا الطلب، قامت إسكوا باستكمال أنشطتها في هذا الصدد حسبما ورد في تقرير لجنة النقل عن دورتها الثالثة والرابعة، وتتضمن الفقرات التالية موجزاً لتلك الأنشطة:

(أ) وافقت لجنة النقل في دورتها الثالثة على اتفاق السكك الحديدية الدولية في المشرق العربي الذي عدلته في دورتها الرابعة التي عُقدت من ١٤ إلى ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ ورفعته إلى الدورة الثانية والعشرين لإسكوا لاعتماده وتوقيعه؛

(ب) أعدت إسكوا دليل إنشاء اللجان الوطنية لتسهيل النقل والتجارة وأرسلته إلى الدول الأعضاء للاسترشاد به في إنشاء تلك اللجان في دول المنطقة. وقد استجابت لذلك حتى تاريخ إصدار هذه الوثيقة أربع دول أعضاء: المملكة الأردنية الهاشمية (٢٠٠٣)، والجمهورية العربية السورية (٢٠٠٣)، وفلسطين (٢٠٠٣)، والجمهورية اليمنية (١٩٩٩).

(ج) أعدت إسكوا مسودة مذكرة تفاهم بشأن التعاون في مجال النقل البحري وناقشتها في الدورة الرابعة للجنة النقل من ١٤ إلى ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، ثم أرسلتها مؤخراً إلى الدول الأعضاء لاستطلاع آرائها حول المسودة. وحتى تاريخ إصدار هذه الوثيقة، وصلت موافقة المملكة الأردنية الهاشمية على المسودة، ويبقى أن تصل ردود سائر الدول الأعضاء تمهيداً لإصدار النص النهائي لمذكرة التفاهم وملاحقها، وذلك لتوافق عليه لجنة النقل في دورتها الخامسة، ومن ثم الدول الأعضاء؛

(د) وافقت لجنة النقل في إسكوا على جدول البيانات الأولية للطرق الدولية في المشرق العربي باعتباره جزءاً من نظام معلومات النقل الإقليمي. وبناء على ذلك، يجري تجميع البيانات المطلوبة من الدول الأعضاء؛

(هـ) قامت إسكوا بتطوير الإطار المنهجي لنظام النقل المتكامل في المشرق العربي، وأصدرت مجلدين في هذا الشأن تضمنوا الوصف العام للإطار، والتفصيل لنموذج التنبؤ بتدفقات البضائع. ويجري الآن العمل على إعداد المجلد الثالث الذي سيتضمن النتائج الأولية لتطبيق الإطار المنهجي في تحليل السياسات الإقليمية لتسهيل النقل والتجارة في بعض دول المنطقة؛

(و) بناء على طلب وزراء النقل في المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية العربية السورية والجمهورية اللبنانية في مطلع شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، تقوم إسكوا حالياً بإجراء دراسة

الجدوى الاقتصادية لتسهيل تبادل البضائع عبر موانئ وأراضي البلدان الثلاثة. ويتوقع الانتهاء من مسودة الدراسة في آخر نيسان/أبريل ٢٠٠٣، وتُعرض على وزراء النقل في الدول الثلاث لمراجعتها واعتماد توصياتها؛

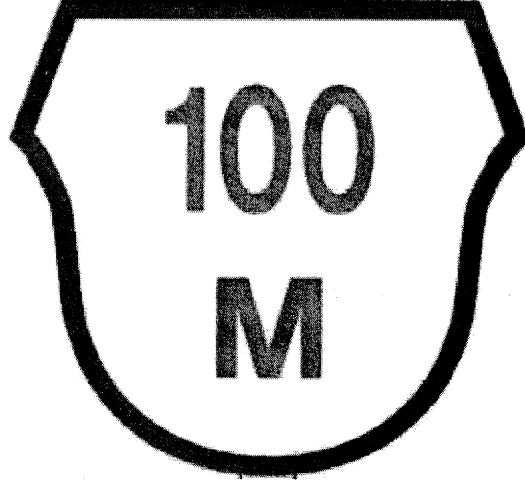
(ز) منذ عام ٢٠٠٢، تقوم إسكوا، بالتنسيق بين لجان الأمم المتحدة الإقليمية الخمس، لتنفيذ مشروع بناء القدرات في تطوير وصلات النقل الأقاليمية البرية والبحرية، التي تربط بين أقاليم العالم، وخصوصاً قارات آسيا وأوروبا وأفريقيا. وهذا المشروع مدته خمس سنوات، من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٦، ويجري تمويله بمبلغ إجمالي قدره ١,٢٥ مليون دولار من حساب التنمية التابع للأمم المتحدة.

١٩- منذ عام ٢٠٠٢، تقوم إسكوا، بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا بتنفيذ مشروع بناء القدرات في تسهيل التجارة والأعمال الإلكترونية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط. وهذا المشروع مدته سنتان، من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٣، ويجري تمويله بمبلغ إجمالي قدره ٦٠٠ ألف دولار من حساب التنمية التابع للأمم المتحدة.

-٦-

المرفق الأول

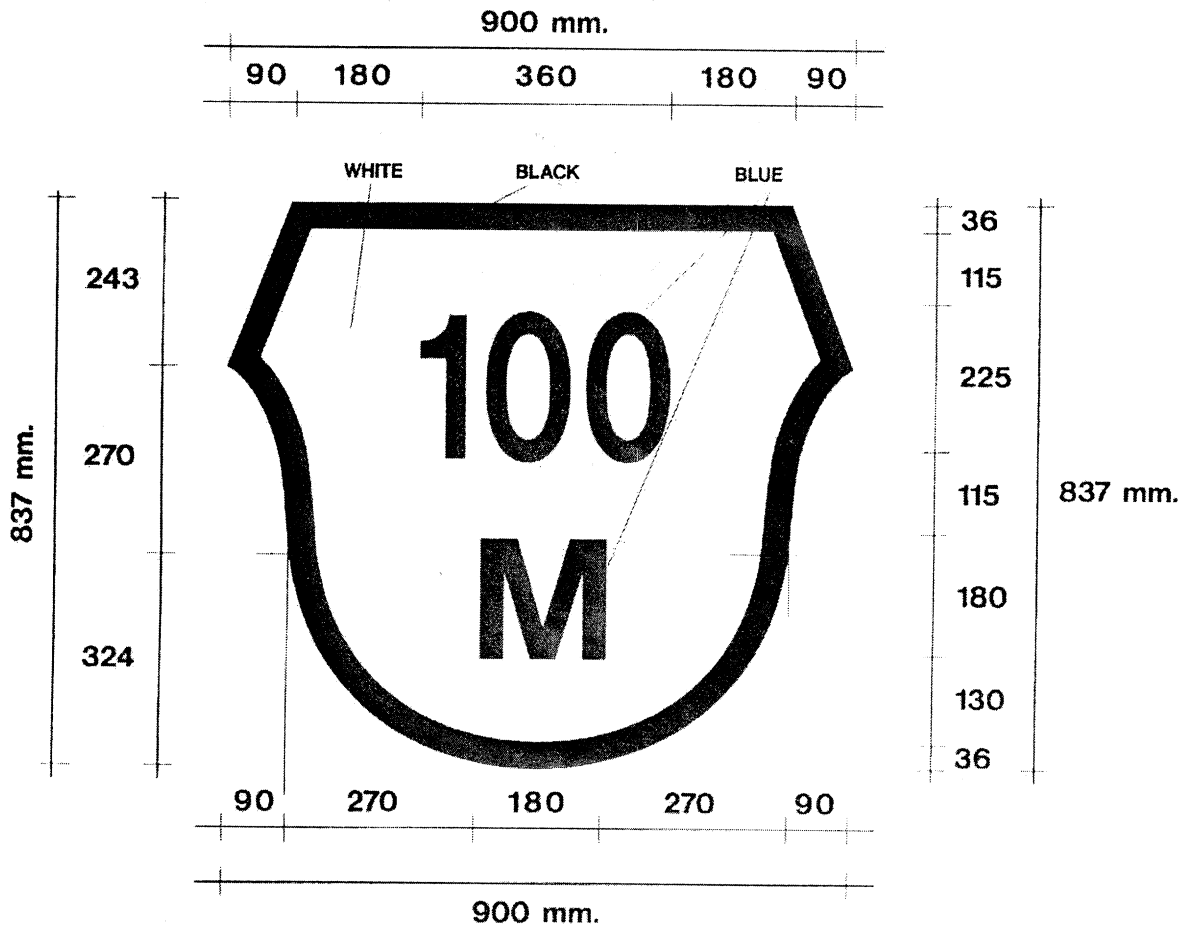
تصميم لافتة رقم الطريق



-٧-

المرفق الثاني

الرسومات الفنية للافتة



900 X 837

